E-ISSN: 2706-9931
P-ISSN: 1994-473X

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, (September) 2026

Youssef Al-Sidawi and the Most Important Features of His Critical Approach

Researcher: Sivan Hussien Muhammad Ameen (Corresponded Author) [1]
Prof. Dr. Mustafa Kadhum Shgedel [2]
[1]University of Baghdad, College of Arts, Department of Arabic Language /Branch of linguistic/ M.A studies sifan.ameen2202m@coart.uobaghdad.edu.iq
[2]University of Baghdad, College of Arts, Department of Arabic Language mustafashgedel@coart.uobaghdad.edu.iq

Copyright (c) 2026 **Sivan Hussien Muhammad Ameen. Prof. Dr. Mustafa Kadhum Shgedel**

DOI: https://doi.org/10.31973/v99fp698

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Publication Dates

(Received 2025-05-25) (Revised 2025-06-12) (Accepted 2025-06-16) (Published 2026-09-15)

Abstract:

This research presents the linguistic critic Youssef Al-Sidawi, who has not received his due share of study and research. He is a linguistic critic who has made contributions to linguistic correction and has introduced innovative and facilitative additions through his criticism of morphological and syntactic rules. The research also addresses the most important features of his critical approach, while highlighting issues in linguistic criticism.

Keywords: Youssef Al-Sidawi, linguistic correction, linguistic criticism, renewal of grammar.

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, (September 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يوسف الصّيداويّ وأهمّ سمات منهجه النّقديّ

سيفان حسين محمد أمين (المؤلف المراسل)
جامعة بغداد، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة

أ.د مصطفى كامل شغيدل
جامعة بغداد، كليّة الآداب
قسم اللّغة العربيّة

تواريخ المنشور

الإستلام	النسخة النهائية	الموافقة	النشر الالكتروني
٢٥-٠٥-٢٠٢٥	١٢-٠٦-٢٠٢٥	١٦-٠٦-٢٠٢٥	١٥-٠٩-٢٠٢٦

(مُلَخَّصُ البَحث)

يستعرض هذا البحث التّعريف باللّغويّ النّاقد يوسف الصّيداويّ الّذي لم يأخذ حظّه من الدّراسة والبحث، وهو ناقدٌ لغويٌّ له إسهامات في التّصويب اللّغويّ، وله إضافات تجديديّة وتيسيريّة عن طريق نقد القاعدة الصّرفيّة والنّحويّة، كما يتطرق البحثُ إلى أهمِّ سماتِ منهجهِ النّقديّ، مع ذكر مسائلَ في النّقد اللّغويّ.

الكلمات المفتاحية: يوسف الصّيداويّ، التّصحيح اللّغوي، النّقد اللّغويّ، تجديد النحو.

مقدمة:

تَتبوّأُ اللّغةُ العربيّةُ مكانةً خاصّةً بين اللّغات؛ لكونها لغة القرآن الكريم. وقد انبرى كِبارُ علماء اللّغة قديمًا، ومن تابعهم لصرف همّتهم في سبيل حماية اللّغة، والمحافظة عليها من اللّحن، وقد نحا المحدثون من علماء اللّغة والنّقد على نهج القدماء، وظهرت شخصيات عديدة في هذا المجال، ومن بينهم: يوسف الصّيداويّ، الشّخصيّة النّقديّة الّتي لم تحظَ بعنايةٍ كبيرة في الدّراسات العلميّة، وهو من أعلام اللّغة والنّحو والنّقد في سوريّة، اشتهر بمجال النّقد اللّغويّ، ويُمثِّلُ اتّجاهًا جديدًا في النّقد اللّغويّ؛ لأنّ نقده شملَ مسائل التّصويب اللّغويّ، ونقده وتجديده للقواعد العربيّة (الصّرفيّة، والنّحويّة)؛ لذا جاءت الدّراسة على النّحو الآتي: المبحث الأوّل: يوسف الصّيداويّ (سيرته، وآثاره)، المبحث الثّاني: أهمّ سمات منهجه النّقدي، المبحث الثّالث: مسائل في النّقد اللّغويّ.

مسوّغات الدّراسة: المكانة العلميّة ليوسف الصّيداويّ، والعناية باللّغة العربيّة من خلال مسائل التّصويب اللّغوي، أو التجديد والتيسير من خلال نقد القاعدة الصّرفيّة والنّحويّة.

منهج الدّراسة: اعتماد المنهج الوصفي في التّعريف بشخصيّة الصّيداويّ، وأهم سمات منهجه النّقدي، ومسائل النّقد اللّغويّ وذلك عبر تتبّع آراء النّقاد، ثمّ بيان رأي الصّيداويّ فيها، وبعد الوصف والتّحليل تعمد الباحثة إلى بيانِ رأيها فيها.

هدف الدّراسة: يهدف هذا البحث إلى التّعريف بِاللّغويّ النّاقد (يوسف الصّيداويّ)، وأهم سمات منهجه النّقديّ، مع ذكرِ بعض المسائلَ اللّغويّة الّتي يبرز فيها جهده النّقدي، ومعالجة هذه الفِقْرات الثّلاث بالشّرح، والتّفصيلِ، والإيضاح، مع الرّجاء أن ينتفع بهذا البحث كُلُّ من يحملُ همّ اللّغة العربيّة لغة القرآن، والله الموفّقُ ونِعمَ المُعين.

المبحث الأوّل: يوسف الصّيداويّ

أوّلًا: سيرته

لغويٌّ وأديبٌ سوريٌّ، خبيرٌ بالأنغام والموسيقى، وُلِد بدمشق عام (١٩٣٠ م) لأسرةٍ فقيرة، وقد اضطرته قلة ذات اليد إلى ترك مقاعد الدّراسة، والعمل لكسب الرّزق من أعمال يدويّةٍ(العلاونة، ٢٠٠٦، ص ٢١٣).

أتقن تلاوة القرآن وتجويده، وحفظه وهو صغير، وقرأ قدرًا كبيرًا منه على العالم المقرئ الشّيخ محمّد بشير

الشّلاح (ت ٢٠٠٤م)، وتوثّقت صلته بالقرآن الكريم، وصاحبه لسنوات طويلة، ويؤكّد هذا قوله:" وأمّا القرآن فصديقي والله منذُ خمسين سنة"(الصيداوي،١٩٩٦، ص ٨١). وبيّن الأستاذ الدّكتور محمّد حسّان الطّيان أنّ الصّيداويّ قال له ذات مرّة: " ما نفعني شيء في حياتي كما نفعني القرآن الكريم إنّه كالكلاشنكوف (البندقية الروسيّة) فما هو إلّا أن أضغط الزناد حتى تأتي الاستجابة رشًّا"(الطيان،٢٠٠٦، ص ٢٧١).

عملَ الصّيداويّ مُحاسبًا في المدرسة الْمُحْسِنيَّة، وانتَسَبَ إلى كُلِّيَّة الآداب بجامعَة دمشقَ في سنٍّ مُتَقَدِّمَةٍ قليلاً، وتَخرَّجَ في قسم اللغة العربيَّة فيها سنة ١٩٥٩م. وفي كُلِّيَّة الآداب اتَّصَلَت أسبابُهُ بأسبابِ شَيخِه الكبير الأستاذ سَعيد الأفْغانيّ (ت ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، فلازَمَهُ مُلازَمَةً، وصارَ من أوثَقِ الناس صِلَةً به، ومن أوفى طُلاَّبه له"(العلاونة، ٢٠٠٦، ص ٢١٣/٣).

جَمَعَ مكتبةً عَظيمةً غَنيَّةً، تملأُ كلَّ جدران بيتِهِ، فلا يكاد يرى إلّا الكتب، أَوصَى بها إلى المدرسَة الْمُحسِنيَّة... وَفاءً لذكرياته في هذه المدرسة الّتي تعلّم فيها وعمل (العلاونة، ٢٠١١، ص ٢٤٩). وقد ترجمَ له صديقه العالم الفيزيائيّ الدّكتور مَكّي الحَسَني، وكتب في المقالة الّتي نشرتها مجلّة الفيصل: "ولا شكّ أنّ لغة العَرب فقدت برحيله في ١٨ أبريل| نيسان ٢٠٠٣م أحد كبار المنافحين عنها"(الحسني، ٢٠٠٤، ص١١٩). كان شديد التّأني في الكتابة، وعباراته في منتهى الدّقة وغاية في الفصاحة، وقبل أن يكون لغويًّا كانت له اهتمامات أدبيّة، وذوّاقة للشعر(الحسني ، ٢٠٠٤، ١١٤-١١٧) ، وقال فيه الأستاذ الطّيّان: " ذلكم هو عالم الصّيداوي، عالم يمور بالعجائب، ويشتمل على الأطايب والغرائب، فبينا يحدّثك في النّحو ومشاكله الشّائكة يأتيك بأعذب الأشعار وأطرف الأخبار. وبينا يحدّثك في الفنّ والغناء واللّحن والأنغام يأتيك بأعمق الأفكار وأعظم الأسرار. يغوص في لغة القرآن فتخاله الزّمخشريّ أو أبا حيّان، ويُبحر في الفصاحة والبيان فتخاله الجاحظ أو سحبان. ويتناول الأنغام والألحان فتخاله السّنباطي أو القصبجي، ويعرض للنّقد والأدب فتخاله العقاد أو الرّافعي، ويتفكّه بالطُّرف والتّسلية والمُزاح والنّكت فتخاله الرّيحاني أو المازني. كلّ ذلك في بيان ساحر، وحضور جاذب، وظرف وفكاهة، وفطنة وكياسة. (الطيان، ٢٠٠٦، ص٢٧٠).

ثانيًا: آثاره

١-بيضة الدّيك: يقع الكتاب في مئتين وخمسين صفحة، ردّ فيه على كتاب المهندس محمّد شحرور: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، ونقده من زاويّة لغويّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ كتاب (القراءة المعاصرة) مجلّد واحد ملحق به كتاب (أسرار اللّسان العربيّ) للدكتور جعفر دك الباب _أستاذ المهندس محمّد شحرور_، وإنّ نقده وقع على جهد التّلميذ ومنهج أستاذه، ويُعدّ كتاب (بيضة الدّيك) الجهد الوحيد الّذي نقد كتاب المهندس شحرور نقدًا لُغويًّا لا شرعيًّا.

٢-العربيّة بين خراكوفسكي ودك الباب: كُتيّب صغير يقع في أربع وستّين صفحة، ردّ فيه على هجوم الدّكتور جعفر دك الباب _ أستاذ المهندس محمّد شحرور_ في مقالة نشرتها مجلّة الأسبوع الأدبي، وبعد أن فنّد أقوال دك الباب، عرج على ترجمة الأخير لكتاب (دراسات في علم النّحو العام والنّحو العربيّ) لصاحبه: فكتور خراكوفسكي، ونقده نقدًا لغويا.

٣- اللُّغة والنّاس: قدَّمَ في التِّلفاز السُّوريّ بَرْنامَجًا لغَويًّا ممتِعًا بعُنوان: (اللغة والنّاس)، على مَدى إحدَى عَشْرَة سنةً، بَدْءًا بعام ١٩٨٢م (العلاونة، ٢٠٠٦، ص٢١٣/٣)، ثمّ نشر مئة حلقة منه في هذا الكتاب الّذي صدر عام ١٩٩٦م. يعالج الكتاب معظم القضايا الّتي تتعلّق باللّغة، ويتخلّلها تصويبات لغويّة لكثير من الأخطاء الشّائعة.

٤-الكفاف (كتابٌ يُعيد صوغ قواعِد اللُّغة العربيّة): مجلدان، يتجاوز عدد صفحاتهما الألف ومئتي صفحة، نصفه في النّحو، ونصفه الآخر في الصّرف. ومخصّصٌ لنقد القواعد النّحويّة والصّرفيّة. قال عنه الصّيداوي: "ما هذا الكتاب إلاّ لنفي النّحو عن القاعدة، وتخليصها من شرانقه، ثمّ صوغها من جديد، صوغًا إلى اللّينِ أقرب، وإلى الإيجازِ أدنى، فتكون أثبت في الذّهن، وأرسخ في النّفس (الصيداوي، ١٩٩٩، ص١/٧).

تقع مقدمة الكتاب في ثمانٍ وخمسين صفحة، مع الإشارة إلى أنّ الكتاب لم يكن له سابقة يتّكأ عليها، أو نظير يستأنس به (الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١/١٧-١٨).

قدّم الصّيداويّ المجلّد الأوّل من كتابه الّذي اشتملَ على جميع قواعد النّحو الأساسيّة الّتي أعاد صوغها، ورتّبها بحسب التّسلسل المُعجمي، فالفاعل في حرف الفاء، ونائبه في حرف النّون، والمفاعيل في الميم، والإدغام في حرف الهمزة" (نبهان،

٢٠٠٨، ص ٢٢٦)، "وقد بلغت مباحث القواعد النحوية في المجلد الأول مئتين واثني عشر بحثًا تمثّل الأساس النّحوي ... أمّا المجلّد الثّاني فقد خصّص للمناقشات"(نبهان، ٢٠٠٨، ص٢٢٩).

وقد ذكر الدّكتور مكّي الحَسني أحوال تأليف الكتاب، وغايته قائلًا: "أجل، إنّه كتابٌ يُعيد صوغ قواعد العربيّة، ... أنفق الأستاذ الصّيداويّ خلالها خمسة وعشرين ألف ساعة عمل لإعداد (كتاب العمر) كما كان يُسميّه لي. وكثيرًا ما كان يقول: أخشى أن أموت قبل إنجاز هذا الكتاب. ولقد منّ الله تعالى على أمّة العرب بأن أوصل (الكفاف) إلى أيدي أبنائها"(الحسني، ٢٠٠٤، ص١١٦). وقد رأى الكتاب النّور عام ١٩٩٩م، وكان لصدوره صدًى قويّ، فكتبت عنه الصّحف السّوريّة بأقلام سوريّة وأردنيّة وعقدت ندوة بالمزّة في مركزها الثّقافي، دارت حول ميزاته ومميزاته (الحسني، ٢٠٠٨، ص٨).

٥-على هامش اللُّغة في القرآن الكريم (سورة الفاتحة والبقرة): كتابٌ غير مطبوع. انصرف إليه بعد صدور الكفاف، عالج سورَتَي الفاتحة والبقرة، ثمّ أدركته المنيّة (مخطوطة يوسف الصيداوي)، وهو بهذا قام بثلث العمل؛ لأنّ الجذور اللّغويّة الموجودة في سورة البقرة تساوي ثلث جذور القرآن كلّه، وليس الغرض منه التّفسير وإنّما الغوص في معاني اللّفظة القرآنيّة، وتطوّرها وصولًا إلى المعنى المقصود في الآية (الحسني، ٢٠٠٤، ص١١٧).

٦-المُتدارك: كتابٌ غير مطبوع. بيّن الصّيداويّ مناسبة تأليفه في مقدّمته، وأنّه لم يخطر في باله يومًا أن يؤلف كتابًا يجمع فيه ما كتبه من مقالات أو ألقاه من محاضرات، أو أدار حوله حديث، ولكن سببين يتعلقان بحفظ المقالات من الضياع دفعاه لذلك (مخطوطة يوسف الصيداوي). يضمّ ثمانية عشر موضوعًا، ما بين مقالة أو محاضرة.

٧- مسائل في اللّغة والنّحو والصّرف: حلقات مختارة من البرنامج التّلفزيّ (اللُّغة والنّاس): كتابٌ غير مطبوع. عني به صديقا الصّيداويّ: الدّكتور مكّي الحَسني، والأستاذ مروان البوّاب. وقد بيّن الحَسَني في المقدّمة كيفية ولادة هذه الفكرة، قائلا: "ولمّا كان الأستاذ مروان البوّاب وأنا من أصدقاء الصّيداويّ، المهتمين باللّغة العربيّة، أُثيرت مرةً بحضور نجله السّيد المهندس تمّام الصّيداويّ مسألةُ إصدار مجموعةٍ أُخرى من حلقات (اللُّغة والنّاس). وكان السّيّد تمّام متحمّسًا لهذه الفكرة، وتمنّى علينا

أن نختار من الحلقات المخطوطة ما نراهُ أَولى من غيره، وهذا ما حصل"(مخطوطة يوسف الصيداوي).

المبحث الثّاني: أهمّ سمات منهجه النّقديّ

مَن يقرأ للصّيداويّ يرى أنّ اللّافت للنّظر في كتاباته عمومًا الطّابع النّقديّ اللّغويّ فيها جميعًا، واختطّ لنفسه منهجًا علميًا في كتبه، يتمثّل بتناول المادة المنقودة والإحاطة بها من جوانبها كافّة، ثمّ بيان رأيه فيها مستدلًّا بأدلّة يعضّد بها رأيه، ومن تلك السّمات الّتي صارت من صفات مذهبه النّقدي:

١- **أسلوبه وطريقة ردّه:** يتميّز الصّيداويّ بأسلوب يثير انتباه القارئ، فهو على فصاحته يكاد ينفرد في أسلوبه الإمتاعي؛ ولأنّ الصّيداويّ شديد الحميّة للقرآنِ، وللّغة العربيّة، فانعكست تلك الصّفة على أسلوبه في الرّد والنّقد الّذي لم يخلُ من التّهكُّمِ حينًا، ومن السُّخرية حينًا آخر، وهذه صفة مهيمنة على مؤلّفاته كُلّها، إذ يقول في سياق نقده ما جاء في كتاب شحرور بأسلوب علمي ساخر: "ونظرنا في ذلك الكتاب، فرأينا جنديّا يجهل سلاحه، قد أوهمته استدارة القنبلة أنّها كرة!! فراحَ يلهو بها قذفًا وتلقيًّا"(الصيداوي، ١٩٩٥، ص ٦)، ويتهكّم بلُغةِ شحرور، قائلًا: "ومَن كان مِن اللّغة في هذا المستوى فإنّه قد يَفهم كتاب الله إذا قرأه، وأمّا أن يُفَسِّره ويُبيّن أحكامه، ويَنقض ما ثَبَت، ويُثبت ما ليس إلى إثباته سبيل، فذاك شأنه كَشأنَ مَن يَمدّ يده إلى كيس فارغ، ويخرجها فيُعطي ممّا ليس فيه، دُرَرًا لَم يَحلُم بها غوّاص"(الصيدوي، د.ت، ص ١١٧) ، وفي سياق نقده ما جاءت بها كتب النّحو يقول: "إنّ ما تداولته المواقد والقدور في مطابخ النّحو ألفًا ومئتي عام، لا يصلح اليوم طعامًا للطّامعين"(الصيداوي،١٩٩٩، ص٢/٧١٣-٧١٤). كما له أسلوب إمتاعي متميّز، ومثل ذلك عند حديثه عن أسلوب الاختصاص، قائلا: "إذا أزحتَ أثقالَ (أيُّها وأيّتُها) عن صدور أبناء الأمّة، وأرسلتهما إلى المتحف اللّغويّ، فَوُضِعتا هناك على قطنٍ يقيهما الرّطوبة، وسألتَ الله أن يثيبَ أبا عمرو والأخفشَ والسّيرافيّ، لما قدّمت أيديهم لنا نحن الدّراويش، فانظر بعد ذلك ترَ أنّ أسلوب الاختصاص لا يزيد على نوعٍ واحد، هو كون المخصوص معرفة"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٢/٦٢٣).

٢-**موقفه من التّشدّد والتّيسير:** تذبذبَ الصّيداويّ في هذه المسألة؛ لأنّه في مسائل التّصويب اللّغويّ كان ميّالًا إلى اختيار الأفصح في

الاستعمالِ غالبًا، وإذا كان في التّيسير وجهٌ بما لا يخالف القياس أخذ به، وأمّا في مسائل نقد القاعدة، فكان مُيسِّرًا، يأخذ بأيسر الآراء لصياغة القاعدة، ويتبيّن هذا في أقواله في مواضع متعدّدة؛ ويفصح عن مذهبه في اختيار القاعدة، قائلا: "وأمّا نحنُ فنعلنُ أنّنا نأخذُ بالأسهلِ والأشيع، معرضين عن كلِّ وجهٍ سواه، وإن عظُمَ قدرُ أصحابهِ في نفسِنا، وعلا كعبُهم في نفسِنا"(الصيداوي، ١٩٩٩،ص ٦٢٣/٢)، إذ نراه في مسألة النّسب إلى الجمع يقول: "والّذي لا شكَّ فيه أنّ الأخذَ بمذهب الكوفة يدفع الالتباس"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص ٣٢٣) ، ويميل للتيسير فيأخذ برأي سيبويه في إهمال (أن) المخفّفة(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٦٠٤/٢) ، ويستظلّ بمظلّة الأخفش والكوفة في عمل (اسم الفاعل) بغير اعتماد(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٧٠٠/٢-٧٠١) ، ويتّبعُ رأي الفرّاء في الإضافة اللّفظية بلا قيد، وفي هذا يقول: "هذا، على أنّ رأيًا _الفرّاء يراه_ جديرٌ أن يُتّبَع ولا يُطّرح، ودع عنك ما فيه من منطق ويُسر ولين، ومن أبى الاتمام بالفرّاء وأندادِه كسيبويه والكسائي فَبِمَن يأتم؟!"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٧٤٧/٢) ، ويقول في مسألة تعليق (شبه الجملة): "ولقد نظرنا فيما قال أئمّة النّحاة في المسألة، فوجدنا مذهب ابن السّرّاج وابن يعيش أيسر وألين، وأبعد عن التّأويل والتّقدير، فأخذنا به، معرضين عن تعليق شبه الجملة بكون عامّ مقدّر محذوف"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٧٠٦/٢)، وعندما يكون الوجهان جائزين في القاعدة، يقول : "اتركوا النّاس تختار منهما ما تحبّ، وتقول منهما ما تراه ألطف في اللّفظ والسّمع"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٧٠٦/٢).

٣-**تجديد إيجابي في اللّغة:** هذا التّجديد تجسّد في المفردات، وفي القاعدة، إذ ظهر في المفردات في اقتراح كلمات بديلة للاستعمال؛ إذ اقترحَ استعمال (الشّائرة) بدلًا عن (عارضة الأزياء)، محتجًّا بأدّلة من اللّغة على فصاحة هذا الاستعمال، وتأديته للمعنى المطلوب، فقال: "و(الشّائرة) اسم فاعل مؤنث، وهي الكلمة المنطبقة على ما يُراد من كلمة Mannequin الفرنسيّة، أعني مَن يُسمّيها النّاسُ اليوم (عارضة الأزياء)" (الصيداوي، ١٩٩٦، ص٦٥) ، كما تفرّد في تتبع التطوّر الدّلالي لكلمة (التّنمر)، فقال: "ولقد حاولتُ أن أقتفي تطوّرَ كلمةٍ من مفردات اللّغة، وهي النّون والميم والرّاء. والّذي أرجوه

ألّا أكونَ شاسعَ الابتعادِ عن الصّواب. وبعدُ فما أقولهُ لا يسيء إلى اللّغة في شيء، وإنّما هو رأيٌ، لكَ أن تقبله ولكَ أن تردّه"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص٦٥)، وأمّا التّجديد على مستوى القاعدة فيتجلّى في تجديده في جموع التّكسير"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٧٨٦/٢)، وفي تصنيف أوزان الفعل على وفق أُسر اعتمادًا على الإيقاع العروضي للكلمة (الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٧١٨/٢).

٤_إشارته إلى ما تفرّد به العلماء: عند دراسة الصّيداويّ لمسألةٍ ما تراه يُشير إلى ما تفرّد به علماء اللّغة؛ ففي مسألة (ميّت)، أشار إلى أنّ الفيومي وحده يصّرح أنّ الحيّ لا يُقال لهُ: (ميْت) (الصيداوي، ١٩٩٦، ص٩٨) ، وفي مسألة (طلب) أشار إلى أنّ الزمخشري ينفرد من اللّغويين في استعماله (طلبَ) متعدَّيًا بـ(مِن) (الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٩٨) ، وأنّ الزّبيديّ، قد أوردَ في مُعجَمِهِ أنّ (القَيدَ) بمعنى المقدار، وهو مُتفرَّدٌ بهذا الرأي الّذي، لم يسبقه إليها إمامٌ، ولا وردَ بها نصّ؛ لأنّ المعاجم والنّصوص الشّواهد، تُجمع على (القِيد) هو المقدار، لا القَيد(الصيداوي، ١٩٩٦، ص٢٠٧).

٥_ اعتراضه على الآخرين: لا يبدي الصّيداويّ رأيه في مسألةٍ ما، إلّا بعد البحث الطّويل والقراءة العميقة؛ لذا تراه استدرك على الآخرين في مواضع عدّة، منها:

_اعتراضه على ابن هشام أنّه استدلّ على قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ [آل عمران: ٩٧] بحديث، فقال: "وَمن مَجِيئه فِي النثر الحَدِيث وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا"(ابن هشام، ١٩٨٥، ص٦٩٤)، إذ أنكر عليه الصّيداويّ قائلًا: " إنّ لابن هشام في النّفسِ لاحترامًا وإجلالًا، يأبيان أن يَظُنّ المرءُ بهذا الإمام ظنّ السّوء، ولكنّ الاحترام والإجلال لا يجوز أن يحولا دون إظهار حقيقة علميّة. فدونك بيانها: لقد رجعنا إلى كتب الحديث، فلم نقع على ما ذكره ابن هشام... بل وجدنا نصّ الحديثِ خاليًا من عبارة (مَن استطاع إليه سبيلا)!! والّذي فيه هو كلمة (الحجّ) فقط، أو (حجّ البيت) فقط، فكادَ ذلك يَصعَق، بل صَعَق"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٨٥٨/٢).

_اعتراضه على العدناني في معنى كلمة (الصّاري)، فقال: والغريب أنّ الأستاذ العدناني رحمه الله أخذ بالمعنى الثّاني، فقال: (صاري السّفينة: الخشبة المعترِضة في وسَطِها، ويكون عليها الشّراع). وهذا

وهم. فالشّراع لا يُعلّق على الخشبة المعترضة في السّفينة، بل يعلّق على العمود القائم في وَسَطِها"(الصيداوي،١٩٩٦، ص٣٠٧)، كما أنكرَ عليه أنّه أوردَ في معجمه (الضّد) بمعنى (المقابل)؛ لأنّ المراجع بين أيدي النّاس لا تستعمل الضّد بمعنى المقابل، ولو تم قبول هذا المعنى فأنّه لا يستقيم التعبير في قول: (اللّبنانيُّونَ يناضِلونَ مقابِلَ الاستعمار)"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص٣٠٧).

_اعتراضه على الشّيخ أحمد رضا، قائلا: " فقول الشّيخ إذًا إنّ كلمة (نبع) تُردّ إلى الفصيح، بزعمِ أنّ العامّة سَمّتْ عينَ الماءِ بالمصدر، هو قولٌ لا يجعل العامّيَ فصيحًا، وإنّما يدلُّ على انحرافِ العامّةِ بهذه الكلمة من الفصيح إلى العامّيّ. تسميةُ عينِ الماءِ نبعًا غلط، والصّواب: عَين، أو مَنبع، أو يَنبوع""(الصيداوي، ١٩٩٦، ص٢٨٨).

_اعتراضه على ما وردَ في المعجم الوسيط، فقال: "...أنّه أوردَ كلمة (سَطّنَ) بمعنى أثبتَ وثَقّلَ في باب السّين، على حينِ أوردَ كلمة الأسطوانة والأساطين والأسطوان في باب الهمزة، ففصَم بذلك عُروةَ الكلمة. إذ عَدّها عربيّةً مرةً، فأوردها في باب السّين: (سطنَ)، ثمّ عدّها أعجميّةً مرة أخرى فأوردها في باب الهمزة: (أُسطوانة). فقطّع بذلكَ أعضاءَ المادة، وجعلها أوصالًا، كلَّ عضوٍ على حِدة!!" "(الصيداوي، ١٩٩٦، ص٢٩١).

٦_ التّنقيب والاستدراك: الصّيداويّ كثير التنقيب في الشّاهد الشّعري؛ وجد روايات يحتجّ بها النّحاة وهي مخالفة لما عليها في الدّيوان، إذ وجد في ديوان حسان بن ثابت قوله (ثابت، د.ت، ص ٢٦٧):

لأنَّهم يَرجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّبِيّينَ شَافِعُ

بنصب كلمة (النّبيّين) وذلك عند عودته إلى ديوان حسّان بتحقيقين، مع أنّ النّحاة أوردوها بالرّفع _أي النّبيّون_ واحتجوا بها في مجيء المستثنى مرفوعا متقدما على المستثنى منه(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٩٢٨/٢).

_أنكر على الشّاهد الّذي يستدل به في بيت القطامي (القطامي، ١٩٦٠، ص٣٠):

كم نَالَني مِنْهُمُ فضلٌ على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحْتَمِلُ

حيث جاءت في الكتب النحوية بنصب (فضلا)؛ لأنّه مميز كم الخبرية وقد انفصل عنها بجملة، ولكن الصّيداوي قال: "ويتحصّل من

ذلك: أنّ (فضلٌ) فاعلٌ لفعلِ (نالَ)، وأنّ البيتَ _يا حسرتاه!!_ ليس فيه موضِحٌ أي: مُميّزٌ!! لا مجرورٌ ولا منصوبٌ إذ مُميّزه محذوف، والتّقدير:(كم مرّةٍ نالني منهم فضلٌ)"(الصيداوي،١٩٩٩، ص٢/١١٢٤).

_ وأسقط الصّيداويّ كفّ (لعلّ) عن العمل مع استدلال النّحاة ببيت للفرزدق؛ لأنّه وجد أنّ الرواية الموجودة في الكتب (لعلّما) مصنوعة(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٢/١١٤٣) ، حيث رواية الدّيوان لبيت الفرزدق(الفرزدق، ١٩٩٤، ص١٩٨):

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ فرُبَّما
أضاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمارِ المُقيَّدا

٧-**اختياره عنوانات غير مألوفة:** على غرار أسلوبه الإمتاعي، تراه يختار لبحوثه عنوانات فريدة إمّا نقدية لاذعة، أو إمتاعيّة، نحو: (براءة اختراع)، (النّحو يتغنّج)، (زوبعة في فنجان)، (مومياء)، (إرهاقٌ بالمجّان) ، (وللتعسيرِ أيضًا مذاق)، (طمع قيصر ما ليس له)، (الحمارُ والعنديليبُ سواء)، (أُكال الصّناعة)(الصيداوي، ١٩٩٩،ص ٢/ ٦٨٥_١١٨١).

المبحث الثّالث: مسائل في النّقد اللّغويّ

وسأعرض هنا بعض المسائل اللّغويّة الّتي يبرز فيها جهده النّقدي:

أوّلًا: نقد الأخطاء الشّائعة

كان للصّيداويّ جهدٌ واضح في هذا المجال، وقد انتخبتُ مسألةً لتوضيح هذا الجانب عنده.

١- **يتواجد:**

يَشيعُ في لغة التّخاطب، وفي الكتابة قولُ بعضِهِم: (يتواجدُ فلانٌ في بيته)، و(تواجدَ الموظّفون في مكاتبهم)، وأمثلة أخرى يُستعمل فيها (تواجدَ) بمعنى (الحضور والوجود). وأصل هذه المادة مشتق من الجذر (و ج د)، وعند الرّجوع إلى المعاجم، وكتب اللّغة القديمة يتبيّن أنّ الأفعال المشتقة من هذه المادة تدلّ على معانٍ مختلفة، فقد وردَ في الفصيح لثعلب (ت ٢٩١هـ): "ووجدتُ في الحزن وَجْدا، ووجدت على الرجل مَوْجِدة، وتقول في كله: يجِد"(الشيباني، د.ت، ص٢٨٠)، وجاء في جمهرة اللّغة: " والوَجْد: الحُبّ. وجدتُ بِهِ أَجِدُ وَجْدًا. وَوجدت الشَّيْءَ أَجِدهُ وِجدانًا... وَوجدتُ على الرجل مَوجِدة، وَوجدت فِي المَال جِدَةً وَوِجدًا وَوُجدًا. والواجد: الْغَنِيّ. وَفِي الحَدِيث: **(مَطلُ الْوَاجِد ظلمٌ)**، وَيُقَال: لَيٌّ الْوَاجِد ظلمٌ"(الازدي، ١٩٨٧،

ص٤٥٢)، وساق ابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) معاني لهذا الفعل في كتاب (الأفعال)، حيث قال: "وجدتُ الشيء وجدانًا، بعدَ ذهابه، وفي الغِنى بعد الفقر، جِدةً ووجدًا، وفي الغضب مَوجِدةً، وفي الحزن وجدًا: حَزِنَ، وأُوجدت الناقة: أوثق خلقها"(ابن القوطية، ١٩٩٣، ص١٥٧-١٥٨)، وفي مقاييس اللغة: " (وَجَدَ) الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالدَّالُ، يَدُلُّ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الشَّيُّ يُلْفِيهِ. وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ وِجْدَانًا. [وَحَكَى بَعْضُهُمْ: وَجَدْتُ فِي الْغَضَبِ وِجْدَانًا]"(ابن فارس، ١٩٧٩، ص٨٦). وَأَنْشَدَ(يعقوب، ١٩٩٦، ص٤٧١):

كِلَانَا رَدَّ صَاحِبَهُ بِيَأْسٍ عَلَى حَنَقٍ وَوِجْدَانٍ شَدِيدِ

أمّا أساس البلاغة، فقد ذكر المعاني أنفسها التّي ساقتها المعجمات القديمة، ولكنّه انفرد بذكر معنى (تواجدَ)، إذ جاء فيه وتواجد فلان: أي: أرى من نفسه الوجد(الزمخشري، ١٩٩٨،ص٣٢٠) ، وهناك معاجم أخرى ساقت المعاني أنفسها التّي ذكرتها المعاجم من دون تناول (تواجد) ضمن مادّتها، وهي: المخصص(ابن سيده، ١٩٩٦، ص٣٣٧) ، ومختار الصحاح(الرازي، ١٩٩٩،ص ٣٣٣) ، وتاج العروس(الزبيدي، د.ت، ص٢٥٦).

أمّا المعاجم الحديثة، فقد سارت على منهج المعجمات القديمة في بيان المعاني المتعلقة بـ (الوَجد)، وأدرجت (تواجَد) ضمن مشتقاتها، فقد جاء في معجم متن اللّغة: " تواجد: أرى من نفسه الوجد(رضا، ١٣٨٠هـ، ص٧٠٩) ، وتابعه في ذلك المعجم الوسيط(الزيات وآخرون،١٤٢٩هـ،ص١٠١٣) ، والمعجم الوجيز(مجمع اللغة العربية، ١٩٩٤، ص٦٦٠) وأقرب الموارد(الخوري، ١٤١٦هـ، ص٧٢٣). أمّا المعجم العربي الأساسي فقد ذكر معنَيين لِـ (تَواجدَ)، وهما: تواجدَ الشّخص أي: أظهر من نفسه الوجدَ أو الحُزنَ، وتواجد الأشخاصُ: وُجِدوا مع بعضهم، وأشار إلى أنّ العبارة الثانية (مُحدثة)(العايد واخرون، د.ت، ص١٢٩١)، وتابعه في ذلك معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، وذكر: "تواجدَ الشَّخصُ: أظهر من نفسه الوجدَ أو الحُزن "تواجد أمام أهل الفقيد". • تواجد الأصدقاءُ: وُجدوا مع بعضِهم "تواجدت الجماعةُ- تواجدت أقوامٌ على أرض الوطن- اتّفقنا على التَّواجد في ساعة معيّنة"(عمر، ٢٠٠٨، ص٢٤٠٢).

أمّا النّقاد الّذين خطّؤوا مجيء (تَواجَد) لغير معنى إظهار الوجد، فمنهم: محمد أبو الفتوح الّذي غلّط عبارة: (عليكم التّواجد) وجعل صوابَها: (عليكم الوجود، أو عليكم أن

توجَـــــــدوا)(ابو الفتـــــــوح، ١٩٧٦، ص١٣٥).

وكـذلك العـدناني، إذ خطّـأ جملـةً قرأها على لوحة إعلانات إحدى كلّيات الآداب، وهـي: (علـى الطّـلاب التّواجـدُ فـي أمـاكنهم فـي التّاسـعة صـباحًا). ثـمّ علّـق قـائلًا: " فهـالني ذلـك؛ لأنّ الفعـل (تواجـدَ) معنـاه: أظهـر وَجـدَهُ. أي: حُبّـه الشّـديد. والصّـواب: علـى الطّـلابِ أن يُوجَـدوا فـي أمـاكنهم فـي التّاسـعة صـــــباحًا" (العـــــدناني، ١٩٨٣، ص٢٦٤).

وغلّـط إبـراهيم الـوائلي عبـارة: (انفجـار فـي منطقـة تواجـد قـوات النّظـام السّـوري فـي طـرابلس)، واعتـرض علـى كلمـة (تواجـد) اعتراضًـا شـديدًا؛ مشـيرًا إلـى أنّهـا لا تعنـي الوجـود، بـل تعنـي إظهـار الوجـد أو التّظـاهر بـه وهـو الحـزن، وأنّهـا مـن مصـطلحات المتصـوفة حـين سـاعات التّجلـي، وأشـار إلـى أنّ هـذه المفـردة قـد اشـتقت مـن (وجد_يجد_وجـدًا)، بمعنـى: حـزن، أو هـام، واستشـهد بقـول الشـاعر عمـر بـن أبـي ربيعـة(بـن ابـي ربيعـة، د.ت، ص ٣٠):

وَجـدي بهـا كوجـدكِ بالعـذ بِ إذا مـا مُنِعتَ طَعمَ الشّرابِ

ثـمّ أشـار إلـى أنّهـا ليسـت مشـتقة مـن الوجـود الّـذي هـو ضـد العـدم؛ لأن (الوجـود) لا يتجـزّأ، بـل هـو واحـد، والشـيء إمّـا موجـود، أو غيـر موجـود، فـلا يـأتي مـن (تفاعـل)؛ لأنّ الإنسـان قـد يتبـاكى ويتمـارض، أي: يتظـاهر بواحـد مـن هـذه. أمّـا أنّـه يتواجـد، وهـو موجـود أو يتواجـد، وهـو غيـر موجـود، فعـدّ الـوائليّ الأمـرَ محـالًا، وأنكـر أن يكـون اسـتعمال (تواجَـدَ) علـى سـبيل الاسـتعارة. مشـيرًا إلـى أنّـه ينبغـي أن تُحـذف كلمـة (التواجـد) مـن الأخبـار الّتـي يُـراد بمضـامينها (الوجـود) (الوائلي، ٢٠٠٠، ص٢٠٧-٢٠٨).

وحـذا مكـي الحسـني حـذوهم فـي تخطئـة اسـتعمال (تواجـد) بمعنـى (الحضـور)، و(الوجود)(الحسـني، د.ت، ص١٥) ، وتابعـه محمـود عبـد الرّزاق(جمعـة، ٢٠١٢، ص١٨٨) ، وكوكـب ديـاب (ديـاب، د.ت، ص٣٣٤).

أمّـا الباحـث إدريـس بـن الحسـن العلمـي، فقـد خطّـأ اسـتعمال (تواجـدَ) و(تواجُـد) و(متَواجِـد)، وجعـل صـوابها: (وُجِـدَ)، و(وجـود)، و(موجـود)، وعـزا هـذا الخطـأ وشـيوعه إلـى التّرجمـة الحرفيّـة مـن الفرنسـيّة إلـى العربيّـة وصـياغة اللّفـظ العربـي علـى شـاكلة اللّفـظ الفرنسـي(العلمي، ٢٠٠٢، ص١١٦) ، فقـال: "فـالمعنى الّـذي يعطونـه لفعـل (تواجـد) وهـو الوجـود فـي مكـانٍ يـؤدّى فـي اللّغـة الفرنسـيّة بفعـل (trouver) مصـرفًا مـع الضّـمير ...

(se)، بالنّسبة للغائب في المفرد وفي الجمع وذلك أنّ فعل (trouver) هو في هذه الحالة من الأفعال الضمائرية ... وأنّ كثيرًا من هذه الأفعال يقابل في اللّغة العربيّة بأفعال على وزن (تفاعلَ) أو (تَفَعّل) مثل فعل (multiplier se) يقابل بـ (تكاثر) أو (تعدّد)... فجريا على ذلك سمحوا لأنفسهم بأن يجعلوا فعل (تواجَدَ) قبالة الفعل الفرنسي (se trouver) . ثمّ شاع اللّحن فلم يعدّ منحصرًا في دائرة التّراجمة بل تعدّاها إلى أوساط المحرّرين عامّة"(العلمي، ٢٠٠٢، ص١١٦-١١٧).

في حين صحّح أحمد مختار عمر هذا الاستعمال على الرّغم من عدم ورود كلمة (تواجد) في المعاني القديمة بمعنى الوجود، وقَبلَ دخولها اللّغة، وألمح ذكاء في اشتقاقها (عمر، د.ت، ص١٣٤).

أمّا الصّيداويّ، فقد حذا حذو أغلب النّقاد في تخطئة الاستعمال المذكور بمعنى (الوجود)، وعدّه استعمالًا مرتجلًا، ليس له أصل، وقد اخترع اختراعا؛ وهو مردود مرفوض؛ لأنّ فيه خروجا بهذه المادة عن معانيها اعتباطا(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤١) ، وخطّأ قول بعضهم: (يتواجد الموظفون في مكاتبهم)، وبيّن وهمَ مَن بنى هذا الاستعمال على أنّ (تواجدَ) وزنه (تفاعلَ)، وهذه الصّيغة من معانيها المشاركة، فقال: "وهذا وهمٌ وغلط، لأنّ مادة (وجد) ليس فيها معنى الحضور، ولا معنى التلاقي؛ فهم يستعملون المادة إذًا في غير معناها. ثمّ ليس كلُّ ما كان على وزن (تفاعلَ) يدلّ على المشاركة؛ فـ (تعالى الله) ليس فيها معنى المشاركة، و(تباعدَ فلان) ليس فيها معنى المشاركة، و(تمارض فلان) ليس فيها معنى المشاركة"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤١)، ثم عقّب بقوله: "إذا قلت: (تضاربَ سعيدٌ وخالد) فهنا اشتراك في الفاعلية، إذ كلّ منهما فَعَلَ فِعْلَ الضّرب. ولكنّ هنا اشتراكا ضمنيا في المفعوليّة أيضًا؛ إذ كلّ منهما قد أصابه الضّرب. فهل يتحقّق هذا في (تواجدَ الموظفون)؟ وهم يريدون به أن كلّ واحد منهم يكون موجودًا؟ لا يتحقق. ولذلك نقول: هذا غلط"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤١-١٤٢). ثمّ أشار إلى أنّ (تواجَد) له استعمال واحد في اللّغة فقط؛ وذلك إذا أوهم إنسانٌ آخر أنّ فيه حالة الوجد وهي ليست فيه(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤٢) ، وقد ساقَ نصّا من كتاب (المستطرف في كلّ فنّ مستظرف)، وهو: "**ومنهم من تعجبه نفسه ويستحسن لباسه، ويستطيب رائحته، وإذا سمع الغناء تواجد،**

وأظهر الطرب..."(ابو الفتح، ١٤١٩هـ، ص١٩٦)' ثمّ أنكر الصّيداويّ على (المعجم الوسيط) استعماله (تواجد)، وردّ عليه بقوله: "ومن الغريب أنّ المعجم الوسيط قد نصّ في طبعته الأولى والثّانية على أنّ (تواجدَ فلان) معناه: أرى من نفسه الوجد، ولكنّ الطبعة الثّالثة جاء فيها: (وتواجدت الجماعة، اجتمع بعضها إلى بعض). قال: (وهو مولّد). فكيف يَنبِذ هذا الاستعمال بالأمس، ثمّ يجعله مولّدًا اليوم؟! الحقّ أنّه استعمال غير صحيح، غلط..ثمّ إنّ اللّغة لا تفتقر هذا المعنى؛ أليس استعمال الالتقاء والتّلاقي خيرًا من التّواجد"(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤٢)، ثمّ اقترح الصّيداويّ فكرة بديلة وهي استعمال (التّوافي)؛ لأنّها ألطف وأجمل في أداء المعنى وأدقّ(الصيداوي، ١٩٩٦، ص١٤٢)، واستشهد بقول كُثيّر(كثير، ١٩٧١، ص١٠٠):

ووالله ما قاربتُ إلّا تباعدتْ
بِصرمٍ ولا أكثرتُ إلّا أقلّتِ
وكُنّا سَلكنا في صَعودٍ من الهوى
فلمّا توافينا ثَبَتُّ وَزَلّتِ

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ المعجمات القديمة خلت من كلمة (تواجد) ما عدا معجم أساس البلاغة الذي أوردها بمعنى: (إظهار الوجد)، ووافقته في ذلك أغلب المعجمات الحديثة، وإنّ أغلب النّقاد قد أنكروا استعماله بمعنى إظهار الوجد، ومن بينهم الصّيداويّ، فالرّأي ما رأوه؛ ويقوّي هذا الرّأي عند الرجوع إلى الكتب الّتي جاءت فيها (تواجد)، فقد جاء في كتاب (التعرف لمذهب أهل التصوف) لأبي بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (ت ٣٨٠هـ): "**فَمن ضعف وجده تواجد والتواجد ظُهُور مَا يجد فِي بَاطِنه على ظَاهره وَمن قوى تمكن فسكن**"**(الكلاباذي، د.ت، ص١١٢)** ، وجاء في (تاريخ دمشق) لابن عساكر (ت ٥٧١هـ): "**ورد علي أبو القاسم بن مردان ... فاجتمع عليه جماعة من الصوفية ... فما بقي أحد إلا تواجد إلا ابن مردان فإنه لم يتحرك**"(ابن عساكر، ١٩٩٥، ص٣١/٤٠) ، و وأوردَ ابن الجوزي في (بحر الدّموع) نصًّا عن تواجد الصّوفيّة(الجوزي، ٢٠٠٤، ص٨٤) ، وفي (تلبيس إبليس) كذلك(الجوزي، ٢٠٠١،ص ٢٢٨).

ثانيًا: نقد القاعدة الصّرفيّة والنّحويّة

وكان للصّيداويّ جهدٌ واضح في هذا الجانب، وقد اخترتُ مسألتينِ إحداهما صرفيّة، وأخرى نحويّة؛ لبيان هذا الجهد عنده.

١ـ التّفريق بين جمعي القلّة والكثرة.

أشار النّحاة والصّرفيّون في كتبهم إلى نوعين من جموع التّكسير، وهما: القلّة والكثرة، وخصصّوا لكلّ نوع مجموعة أوزانٍ تدلُّ عليها، في حين أنكر آخرون هذا التّقسيم، إذ بيّن الشيخ ظاهر خير الله، أنّ هذا الأمر لا أصل له في اللغة(خير الله، ١٩٢٨، ص٧٠) ، ثمّ ذهب إلى دحض حجة النّحاة في استعمالِ التّصغير دليلًا للتّفريقِ بين الأسلوبين، فقال:" ثمّ جعلهم التّصغير فاصلًا بين القسمين، فما يُصغّر على لفظه جمعُ قِلّة، وما يُردّ إلى مفرده ويُصغّر جمعُ كَثرة. وحصرهم جموع القلّةِ في أربعةِ أبنية أفعُل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعلة. وقد رأوا مثل القومِ والنّفر يُصغّر على لَفظِهِ فإن قالوا: إنّهما جمع قلّةٍ يختلُّ حصرُهم إيّاها في أربعة. وإن قالوا إنّهما جمعُ كثرةٍ لا يُصغّر على لفظِه، فتخلّصوا بما هو أشدُّ بُعدًا عن الحقيقة، وأكثرُ ضررًا في علمها، واستعمالها، فقالوا: إنّهما اسما جمعٍ لا جمعانِ وكُلُّ ذلك تحكّمٌ وافتئاتٌ على اللُّغةِ"(خير الله، ١٩٢٨، ص٧٠).

ثمّ ذكر قول النّابغة الجعدي(النابغة، د.ت، ص٨٧):

إلى أَنْ لَقِينَا الحَيَّ بَكْرَ بنَ وائِلٍ
ثَمَانِيْنَ أَلْفًا دَارِعِينَ وَحُسَّرا

وعلّق عليه بقوله: " وكيف (فَعْلٌ) جمع قلّة. وجمع القلّة من ثلاثة إلى تسعة والحيُّ جمع (حاي)... وما يصحُّ أن يُطلق على ثمانينَ ألفًا لا يصحُّ أن يُقال أنّه جمع قِلّة"(خير الله، ١٩٢٨، ص٧٠-٧١). وعن عدد جموع القلّة قال: "إنّهم إلى الآن لم يتّفقوا على عدّة جموع القلة، فهي عند الأكثرين الأربعة الّتي ذكرناها آنفًا، وهي ترجع إلى ثلاثةٍ كما علمتَ، وعند بعضهم سبعةٌ بزيادةِ (فُعَل) كظُلَم، و(فِعَل) كَنِعَم، و(فِعَلَة) كَقِرَدة، وعند بعضهم ثمانيةٌ بزيادة (فَعَلة) كَبَرَرة، وزاد أبو زيد الأنصاريّ (أفعِلاء) كأصدِقاء، وعند ابن السّراج ثلاثةٌ، وإن (فِعْلَة) كغِلمةٍ اسمُ جمع لا جمع كما ذكر كلّ ذلك الأشموني على الألفيّة"(خير الله، ١٩٢٨، ص٧١).

وأمّا الدّكتور محمد أبو الفتوح، فقد أدلى بدلوه، قائلا : "وإذا نظرنا إلى القلّة والكثرة في جموع التّكسير نظرة واقعيّة بعيدة عن افتراضات الصّرفيين، وجدنا أنّ هذه القضيّة يمكن هدمُها من أساسها، فجموع التّكسير نوع واحد لا نوعان، وهذا هو الأقربُ في رأيي للمنطق، وواقع الاستعمال؛ حيث لم يتقيّد المستعمل العربي الأوّل للغة العربيّة قديمًا بما تخيّله الصّرفيون، بدليل اعتراف

علمائهم بأنّ بعض أبنية القلّة قد استُغني بها عن بناء الكثرة، فلا يوجد لأبنية مثل (أرجُل، وأفئدة، وأعناق)، وأوزانها على (أفعُل، وأفعِلة، وأفعال)، قالوا لا يوجد لها أوزان كثرة، فاستعملوها للقلّة والكثرة، وبدليل تقريرهم كذلك أنّ بعض أبنية الكثرة تغني عن أبنية القلّة، فلا يوجد لأبنية مثل (قُلوب، ورِجال، وأوزانها على (فُعُول، وفِعال)، قالوا: لا يوجد لها أوزان قلّة، فاستعملوها للقلّة والكثرة معًا، أي أنّ النّوعين _القلة والكثرة_باعتراف الصّرفيين يتناوبان الدّلالة وفقًا لظروف الاستعمال، فالفارق الّذي وضعوه من حيث الدّلالة ليس دقيقًا من هذه النّاحية"(ابو الفتوح، ١٩٨٦، ص١٥١-١٥٢).

وعقّب الدّكتور مجيد الزّاملي، على الرّأيين المذكورين، فقال: "والّذي نرجّحه أنّ بداية جمع الكثرة ممّا بعد العشرة، ولا يمكن التّسليم بما قاله الشّيخ خير الله، والدّكتور أبو الفتوح بأنّ جموع التكسير نوعٌ واحد لا نوعان، لأنّ الحكمة في وضع جموع القلّة تضيع إذا كانت البداية واحدة، وجموع القلّة من خواص العربيّة، لذلك تدلّ على ما تمتاز به من الدّقة والميل إلى التّحديد"(الزاملي، ٢٠١٦، ص٨).

وقد ذهبَ الدّكتور إبراهيم أنيس _من قبل_ إلى إنكار القول بوجود صيغ للقلّة، وأُخرى للكثرة؛ قائلًا: "فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آَمِنُونَ [سبأ: ٣٧]، إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ [الأحزاب: ٣٥]، يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨] ، ممّا يبرهن على أنَّ فكرة اختصاص القلّة بصيغ، والكثرة بصيغ، لم تكن من الظّواهر الملتَزَمَة في اللُّغة العربيّة. وليس يَشْفَع للنحاة قولُهُم في نهاية الحديث عن صيغ القلّة والكثرة: إنَّ العرب قد تستعمل هذه مكانَ تلك، أو العكس، لحكمةٍ ما؛ لأنَّ مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليلَ ضَعْفِ الرّأي الذي ذهبوا إليه"(انيس، ١٩٧٨، ص١٥٣-١٥٤).

في حين ذهب الدّكتور حسن خميس مذهب المنكرين، فبيّن رأيه قائلًا: " ولهذا أميل إلى أنّ فرز الجمع وفق ثنائية القلّة والكثرة أمر غير متجذّر في العربيّة في أوزان القلّة الأربعة الّتي ألحق بها بعضُ الصرفيين والنّحاة جمع السّلامة مذكّرًا ومونّثًا، فسيبويه ومن بعده المبرّد، لم ينتقدا بيت حسّان... فقال سيبويه: (وقد يجمعون بالتّاء، وهم يُريدون الكثير)"(الملح، ٢٠٠٢، ص١٣٠).

وأدلى زكريا أوزون بدلوه في هذهِ المسألةِ، فقالَ: "أخيرًا نلفتُ النّظرَ إلى أنَّ ما يُسمّى بِجمعِ القلّةِ (وهو للعددِ من الثّلاثةِ إلى العَشرةِ) غيرُ صحيح فـ(أنفُس) على وزنِ(أفعُل) يتجاوزُ العددُ فيها العَشرَةُ لِيصِلَ إلى ما هو أكثَرُ بِكثيرٍ في قوله تعالى ﴿ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ﴾[النساء: ١٢٨]"(أوزون، ٢٠٠٢، ٦٧).

وقد ردّ عليه الأستاذ مروانُ الكُرديّ، قائلًا: "أقولُ: إنّ النّاظِرَ في كلامِ العَربِ شِعرِهِ ونَثرِه، يَرَى مُراعاة دلالاتِ الجُموعِ في القِلّةِ والكَثرةِ في استخداماتِهم، فالقرآنُ الكريمُ أيضًا راعاها واستخدَمَها(الكردي، ٢٠٢٠، ص٢٧٧)، واستدل بقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [لقمان: ٢٧]، فقال: "فلمّا كان (أفعُل) للقلّة فناسبَ جمعُ (البحرِ) على (أبحُر)؛ لأنّ العدد سبعَةٌ"(الكرديّ، ٢٠٢٠، ص٢٧٧).

وعقَّبَ؛ مبيّنًا أنَّ دلالةَ (أفعُلٍ) في قولهِ تعالى ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾، للكَثرةِ لوجود القرينة الدّالة على ذلك، وهي دخول (الـ) الاستغراقِ عليها(الكرديّ، ٢٠٢٠، ص٢٧٧)؛ مبيّنًا أنّ جمعَ القلّةِ يدلُّ معناهُ على الكَثرةِ بواسطةِ القرائنِ، والعكس كذلك(الكرديّ، ٢٠٢٠، ص٢٧٨) ، وأنّ بَدرُ الدّينِ المُراديُّ (ت ٧٤٩هـ)، قال: "إذا قُرِنَ جمعُ القِلّةِ بِـ(الـ) الّتي لِلاستغراقِ، أو: أُضيفَ إلى ما يَدُلُّ على الكَثرَةِ انصَرَفَ بِذلكَ إلى الكَثْرَةِ كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]، وقَدْ جمعَ الأمرينِ قولُ حسّان"(المالكي، ٢٠٠٨، ١٣٧٨/٣)(ثابت، د.ت، ص ٣٥).

لَنَا الْجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيافُنا يَقْطُرنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

في حين لم يقتنع الدّكتور علي أبو المكارم، بهذا التّقسيم، فقالَ: "ولكنّهم أدركوا أنّ اطلاق هذا الحكم غير دقيق ولذلك قالوا بجواز استخدام جمع القلّة مكان جموع الكثرة، وامكان استعمال جموع الكثرة مكان جموع القلّة، وإن حدّ بعضهم ذلك بإرادة المجاز البلاغي. ولعلّ التماس الفوارق الّتي تفصل بين هذين النّوعين من جمع التّكسير في التّأثيرات الصّوتية واللّهجية يكونُ أقرب إلى الدّقة من التماسه في المضمون العددي لكلّ منهما"(ابو المكارم، ٢٠٠٧، ص٢٩٨).

ومن المحدثين مَن أقرّ بفكرة جموع القلّة والكثرة، ويُستدلّ بها عن طريق دراساتهم، مثل: الدّكتورة خديجة الحديثي(الحديثي، ١٩٦٥، ص٢٩٣-

٢٩٤)، و الدّكتور فخر الدين قباوة (قباوة، ١٩٨٨، ص٢١٠)، والدّكتور فاضل السّامرائي(السامرائي، ٢٠٠٧، ص١١٨) ، والدّكتور عبدة الراجحي(الراجحي، ١٩٨٨، ص١١٣)، والدّكتور عبد الجبار علوان النّايلة(النايلة، ١٩٨٨، ص٢٥١).

أمّا الصّيداويّ، فقد أنكر مبيّنًا أنّ كتب الصّناعة تجعل أوزان هذه الجموع تدلّ على القلّة، وذاك على الكثرة. وتستفيض فيه، حتى وضع النّحاة لهذا الأمر، مؤيّداتٍ من عند أنفسهم (الصّيداويّ، ١٩٩٩، ٧٩٢/٢).

وأشار الصّيداويّ إلى رواية النّابغة ونقده لقولِ حسّان بن ثابت، وذكر ما علّق به ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) على هذه الرّواية في كتابه المحتسب، إذ جاء فيه: "وكان أبو علي ينكر الحكاية المرويّة عن النّابغة وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله (ثابت، د.ت، ص٣٥):

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُّحى وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك. قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له"(الموصلي، ١٩٩٩، ص١٨٧) ، ثمّ ذكر ما علّق به ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على هذه الحادثة: "وإن كان الظاهرُ ما ذكروه، إلّا أنّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ص ٢٢٥/٣) ، واستدلّ بقول الغلاييني: " وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير... وإن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها (النابغة وحسان ...) مفتعلة؛ لأنّ هؤلاء أجلّ من أن يقعوا في مثل هذه الحَمأة "(الغلاييني، ١٩٩٣، ص٢٨-٢٩).

ثمّ ما ذهب إليه الأستاذ عبّاس حسن: "العرب قد يضعون جمعا معينا على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلّة حينا، وفي الكثرة حينا آخر استعمالا حقيقيا، لا مجازيا؛ والقرائن وحدها في السّياق هي التي تعينه لأحد النوعين"(حسن، د.ت، ص ٦٢٩/٤)، ثمّ ختم الصّيداويّ رأيه في هذه المسألة بقوله: "ومن هُنا اطّرحنا البحث في قلةٍ أو كثرة، لما تبيّن فيه من العبث، وإن كان عبثًا جادًّا"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص٧٩٣/٢).

بناءً على ما ذُكِر يتبيّن أنّ الصّيداويّ قد وقف موقف المنكرين لهذا التّقسيم، وعدّه عبثًا، وإنّه لم يكن موفّقًا في رؤيته هذه؛ لأنّه لا يتّسق مع رؤيتِهِ في العناية بالمعنى على حساب الصّنعة؛ لأنّ نوعي جمع التّكسيرِ: القلّة والكثرة قائمٌ على المعنى، وإنّ فكرة التّناوب بينهما لا تلغي هذا التّقسيم من الأساسِ، وقد أشار الدّكتور فاضل السّامرائي مبيّنًا أنّه قد يستغنى بجمع عن جمع، أي: يستعمل جمع القلة للقلة والكثرة وبالعكس(السامرائي، ٢٠٠٧، ص١١٨)، ثمّ قال: "هذا هو الأصل في استعمال القلّة والكثرة، وقد يعدل عن ذلك لضرب من البلاغة فقد تُعطى القلة وزنَ الكثرة، والكثرة وزن القلّة لغرض ما، أو قد يخصّ كلّ من الوزنين بمعنى"(السامرائي، ٢٠٠٧، ص١٢١) ، واستدلّ بأدلّةٍ قرآنيّة، من ذلك قوله تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ [البقرة: ٢٦١]، وقوله وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ [يوسف: ٤٣] فقال: "فأنت ترى أنّ العدد واحد هو (سبع) ولكنّه استعملَ معه جمعُ الكثرةِ مرّة والقلّة مرّة أخرى، والسّبب في ذلك أنّ الآية الأولى سيقت في مقام التّكثيرِ والمضاعفة، فجيء بها على (سنابل) لبيانِ التّكثيرِ، وأمّا قوله (سبع سنبلات) فجاء بها لفظ القلّة لأنّ السّبعة قليلة ولا مقتضى للتّكثير""(السامرائي، ٢٠٠٧، ص١٢١).

وقد أشار الدّكتور كيان أحمد حازم إلى أنّ الخلاف في هذه المسألة يبدو قديمًا، وإنّ ما تبّناه الأُصوليّون في عَدَمَ القول بالتّفريقِ بين جمعَي القلّة والكثرة، تلقّفه بعض المعاصرينَ الذين سَخِروا من النّحاة الماضين في تمييزهم بينهما، جاحدينَ لعملهم الدّؤوب في استقراء كلام العرب، وما جَرَت به ألسنة الفصحاء، تنقيبًا عن الفروق الدقيقة بين دلالات الصيغ المختلفة(حازم، ٢٠٠٧، ص٢٢٤) ، وإنَّ ما يؤخذ على مَنْ خاضوا في هذا الأمرَ من المعاصرينَ قلّة التّمعن في كلام النّحاة، لامتلاء القرآن بصيغ القلّة التي أُريدَ بها الكَثْرةُ وبعكسِ ذلك – صحيحٌ(حازم، ٢٠٠٧، ص٢٢٦)، ثمّ أوضح ذاكرًا: "كما أنَّ هؤلاء أغفلوا – عمدًا أو سَهْوًا – ما قاله النّحاة من أنَّ اختصاص الجمع بالقلّة أو الكثرة إنّما هو فيما وُجِدَتْ له صيغتان؛

إحداهما للقلّة، والأُخرى للكثرة، أمّا إذا لم يكن له إلاّ صيغة واحدة، فإنّها حينئذ تُسْتَعْمَل للقلّة والكَثرة، وحينئذ يكون الفيصل في تعيين دلالتها هو القرائن"(حازم، ٢٠٠٧، ص٢٢٦-٢٢٧).

واحتج بقوله تعالى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨]، في مجيء الكثرةِ موضع القِلّة؛ فالقروء جمع كثرة، ولها جمع قلّة هو الأقراء، وقد استعمله الرّسول (ص) في قوله: "... تَدَعُ الصّلاةَ أيامَ أقرائِها"(سنن أبي داود، د.ت، ص ٨٠/١). وأنّ بعض الباحثين اتخذوا هذه الآية دليلًا على ضعف القول بصيغٍ للقلّة وأُخرى للكَثْرة؛ ويؤيّد قولهم ما ذهب إليه بعض المفسرين من مجيء الجمع متعاورة مواقعها (الزمخشري، ١٤٠٧، ص٢٧٢/١، ٣١٠) (الرازي، ١٤٢٠، ص٦/ ٤٣٥). وأمّا في مجيء صيغة الكثرة في الآية فيها تلميح، وهو: " يشير إلى وجوب الاحتياط في استيفاء مُدّة العِدَّة، حتّى لا تتعجَّلَ المرأة المطلَّقة عِدَّتَها؛ تفسير ذلك أنَّ التّكثير أُريدَ به كَبْحُ جِماحِ النّسوة الطّامحات إلى الزّواج، القلقات على مستقبلهنّ، والتّأكيدُ على وجوب إتمام العِدَّة قبلَ أن يتلقَّيْنَ رغباتِ الرّجال، ويتواعَدْنَ معهم على الزّواج. فاستحالت القلّةُ كثرةً إشعارًا بوجوب الانتظار إلى تمام العِدَّة"(الخضري، ١٩٩٣، ص١٦٣-١٦٤).

٢_ نائب فاعل الفعل اللّازم المبنيّ للمجهول:

يُعدُّ الفاعل الرّكن الأساس في جملة الإسناد الفعليّة، وقد يُحذف عند صياغة الفعل للمبنيّ للمجهول، وينوبُ عنه ما يُسمّى بِـ (نائب الفاعل)، وعندما يكون الفعل متعدّيًا ينوب المفعول به عن فاعله، وأمّا عندما يكون الفعل لازمًا، ففي هذه الحالة ذكر النّحاة جملةً من الأشياء الّتي تنوب مناب الفاعل المحذوف.

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى إنكار أن يكون نائب الفاعل موضوعًا مستقلًّا لدراسته، فضلًا عن الخوض في صياغته مع الفعل المتعدّي أو اللّازم، ومن هؤلاء النّقاد: الأستاذ إبراهيم مصطفى(مصطفى، ١٩٣٧، ص٥٤) ، والأستاذ أحمد عبد السّتار الجواريّ(الجواري، ١٩٧٤، ص٨٩) ، والدّكتور إبراهيم السّامرائيّ(السامرائي، د.ت، ص٩١)، والدّكتور مهدي المخزومي(المخزومي، ١٩٨٦، ص٤٥-٤٦).

في حين ذهب غيرهم من المحدثين إلى الإقرار بكونه موضوعًا مستقلًا، وأفردَ الحديث عنه، وعن صياغته،

مع بيان أنّه قد ينوب عن الفاعلِ بعد حذفه مع الفعل اللازم أشياء، ومن هؤلاء: الغلاييني، إذ بيّن أنّه ينوب المجرور بحرف الجر مناب الفاعل، على ألّا يكون للتعليل، وينوب الظّرفُ المتصرّفُ الّذي يصح وقوعه مسندًا إليه، وأن يكون مختصًّا بالوصف أو الإضافة أو العلميّة، وينوب المصدرُ المتصرفُ المختصُّ، بالوصف، أو ببيان العدد أو ببيان النّوع، وقد ينوبُ عن الفاعل ضميرُ المصدر المتصرّفِ المختص، وقد يعودُ الضمير على مَصدَرِ الفعل، وإن لم يذكر؛ لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ [سبأ: ٥٤]، أي: حيل الحؤول المعهود. فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الكلام (الغلاييني، ١٩٩٣،ص ٢٤٩-٢٥١).

وذكر عبّاس حسن أنّ المصدر ينبغي أن يكون متصرّفًا ومختصًا لكي يصلح للنيابة عن الفاعل، والظرف كذلك، أمّا الجار والمجرور؛ فإن كان حرف الجر زائدًا، فالمجرور هو النّائب، وأمّا إذا كان أصليًّا، فالصّحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده، على الرغم من أن الشائع على الألسنة هو: الجار مع مجروره، ولا مانع من قبوله تيسيرًا ، وذلك بشرطين؛ أن يكون حرف الجر متصرفًا، وأن يكون مجروره مختصا(حسن، د.ت، ص١١٣-١١٩)

واتّبع طريقتهم سعيد الأفغاني (الافغاني، د.ت، ص٥٥) ، وذهب إلى الأمر نفسه شوقي ضيف(الافغاني، د.ت، ص٥٥).

أمّا الصّيداويّ، فخالف النّقاد المحدثين، ولم ينكر وجود نائب الفاعل، بل جعله مبحثًا مستقلًا، ولكنّه خالف النّحاة في تقدير النّائب عن الفاعل، فبعد أن اعتمد النّحاة في نيابة المصدر أو الظّرف أو الجار والمجرور، بشروط وبحسب سياق الجملة، فإنّ الصّيداويّ جعل المصدر هو النّوع الوحيد الّذي ينوب مع وجود الأنواع الأخرى الصّالحة للنيابة، وفي هذا المعنى يقول: "الأصلُ أن يُذكر الفاعل مع فعله، ...، فإذا بُني للمجهول فعلٌ لا مفعول له، كان المصدرُ ظاهرًا او مضمرًا، نائب فاعل"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٣٦٣/١-٣٦٤) ، ومثّل للمصدر الظاهر الصّريح بقوله تعالى فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ [الحاقة: ١٣]، وأمّا المصدر المضمر قوله وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ

شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ]الزمر: ٦٨] ، وقدرّه قائلًا: "أي: نُفِخَ في الصّور نفخٌ محذوفٌ فاعلُه. أو (مجهولٌ فاعله، إن كان فاعله مجهولًا). وقس على هذا جميع ما تمرّ به من كلامهم، تجده يصدق ولا يتخلّف"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص١/٣٦٤).

وعدّ الصّيداويّ ما قرّره هو خلاص من الفوضى، واطمئنان لمن هو سائر في طريقها، واستدلّ بالاستعمال القرآني، واتّخذه بديلا عن جميع ما قاله النّحاة وما ذهبوا إليه (الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١٠٠٦/٢) ، فحدّدَ وجدّدَ القاعدة ويسّرها، قائلًا: "إذا بُني للمجهول فِعلٌ لا مفعول له، كان المصدر ظاهرًا أو مضمرًا هو نائب الفاعل. ففي نحو: (جُلس في البيت). يُقدّر: (جُلِسَ في البيتِ جلوسٌ محذوفٌ فاعله)" (الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١٠٠٦/٢).

واحتجّ بنماذج فصيحة كي يوطّد فكرته، منها: قوله تعالى]وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ [الأعراف: ١٤٩] ، فالمصدر المضمر الّذي قدرّه هو يكون نائب الفاعل، أي: "(سُقِطَ في أيديهم سقوطٌ محذوف فاعلُه، أو مجهولٌ فاعلُه) (الصيداوي، ١٩٩٩، ص١/٣٦٥).

وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى [الفجر: ٢٣] المصدر المضمر: (جيء بجهنّم مجيءٌ محذوفٌ فاعلُه)(الصيداوي، ١٩٩٩، ص١/٣٦٥).

وقول الفرزدق(الفرزدق، ١٩٩٤، ص٢٣٩):

يُغْضِي حياءً ويُغْضَى من مَهَابَتِهِ
فما يكَلَّمَ إلا حينَ يَبْتَسِمُ

(يُغضى من مهابته إغضاءٌ مجهولٌ فاعله)(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٣٦٥/١)

فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ [المدثر: ٨]، التّقدير: (نُقِرَ في النّاقورِ نقرٌ محذوفٌ فاعله)(الصيداوي، ١٩٩٩،ص١/ ٣٦٧)

قول طرفة (الوائلي، ٢٠٠٢، ص٦٤):

فيالَكَ مِنْ ذِي حاجةٍ حِيلَ دونهَا
وَمَا كلُّ مَا يهوى امرُؤٌ هُوَ نائِلُه

(حيل دونها حُؤول محذوفٌ فاعله)(الصيداوي، ١٩٩٩، ص١/٣٦٧).

وانتقد الصّيداويّ ما ولّدتها كتب النّحو من تشعّب الآراء في اختيار مَن ينوب عن الفاعل عند حذفه مع الفعل اللازم، قائلًا: "إذا بُني فعلٌ لازمٌ للمجهول، تناست كُتب الصّناعة أنّ

الكلام يحتاجُ إلى نائب فاعل مرفوع، وجعلت همّها البحث عن مرفوع، وأمّا معقوليّة المعنى فلا قيمة لها. وقد يقع في الظّنّ أنّنا نبالغ، فدونك ما ينفي المبالغة"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص١٠٠٨/٢). ثمّ بيّن أنّه إذا قيل: (جَلَسَ خالدٌ أمام الشّجرة)، فعند بنائهِ للمجهول، يُقال: (جُلِسَ أَمامُ الشّجرة)، على الرغم من أنّ كلمة (أمام) ظرف مكان منصوب، ولكنّ كتب الصّناعة تجعله مرفوعًا، وتوجب تسميته بنائب الفاعل (الصيداوي، ١٩٩٩،ص ١٠٠٨/٢).

ثمّ أنكر الصّيداويّ أن يكون في كلام العربِ _كما يبدو له_ شاهدٌ واحدٌ جاء فيه ظرف المكان، أو الزّمان نائب فاعل(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١٠٠٨/٢) ، وبيّن أنّ ما أورده ابن هشام من قول لبيد الّذي يقول فيه(العامري، ٢٠٠٢، ص١١٢):

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المخَافَةِ خَلْفُها وأَمَامُهَا

لا يُستشهد به في هذا الموضع؛ مبيّنًا أنّ موضع الاستشهاد فيه هو لبيان أنّ (أمام، وخلف) ظرفان متصرفان تظهر عليهما الحركات، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وهذا ليس بموضع شاهد هنا، فالمطلوب الإتيان بشاهد يُستدلُّ به على مجيء الظّرف في كلامِ العربِ نائب فاعلٍ مرفوعًا (الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١٠٠٨/٢).

ثمّ علّق الصّيداويّ على الشّرطين الّذين وضعهما النّحاة لصياغة نائب الفاعل من المصدر:

١-أن يكون المصدر متصرّفًا تتعاوره الحركات الثّلاثة، فقال: "ليت غير المشتغلين باللّغة يعلمون أنّ هذا الشّرط، إنّما اشتُرط من أجلِ كلمتينِ فقط، هما: (سبحان الله، ومعاذ الله) فقد أرادت كتب الصّناعة أن تقول: إنّ هاتين الكلمتينِ لا تكونان نائب فاعل، فلم تقل ذلك، بل آثرت أن تنشئ لهما شرطًا يخجل المرء أن يعلنه" ا(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ١٠١١/٢)، ثمّ استدلّ بما جاء في النّحو الوافي من علّة امتناع استخدام هذين المصدرين، فعقّب قائلًا: "فهل رأيتَ كيف أنّ المسألة عند كتب الصّناعة إنّما هي الاستقتال من أجل الضّمة، لا من أجل نائب فاعل، ثمّ إنّهم إنّما نَهَوكَ عن أن تقول: (سُبِّح سبحانُ الله) و(عِيذ معاذُ الله)، فهل هذا الّذي ينهون عن قوله، يقوله طفلٌ صغيرٌ؟ فإذا أجيب: لا، هذا لا يقوله طفلٌ صغير!! قلنا: لمن إذًا تكتبون؟ أمِن أجل كلمتينِ فقط، تفتحُ كتب الصّناعة بابًا في بحث نائب الفاعل، يطول فيه الأخذ والرّدّ، ويستعرض

الشّرح والتّفصيل، أما كان يمكن أن يُكتب في حاشية الصّفحة: إنّ هاتين الكلمتينِ لا تكونان نائب فاعل"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٢/١٠١١-١٠١٢).

٢-المصدر المختص الموصوف أو المضاف أو المعهود، نقل الرّضي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه على الكافيّة توجّه سيبويه قائلًا: ""وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيُقال لمن ينتظر القعود: قد قُعِد، أو الخروج: قد خُرِج، بناءً على قرينة التّوقع أي قُعِد القعود المتوقع"(الاستراباذي، ١٩٩٦، ص٢٢٠)، إذ عقّب الصّيداويّ على هذا النّص بقوله: "ومَن ينعم النّظر في قول سيبويه، يره قد أبطلَ الشّروط الّتي وضعتها كتب الصّناعة. وذلك أنّه أقرّ حكمينِ اثنين. الأوّل: أنّ المصدر نفسه _لا ضميره_ يكون نائب فاعل. والثّاني: أنّ المتكلّم حين يستعمل مصدرًا فإنّه هو الّذي يقدّر أنّه أراد له المعهودية أو لم يُرِد، لا أنّ سواه من النّحاة يقدّر له ذلك. وبهذا أتيح للمتكلّم أن يستعمل مصدرًا مضمرًا وأن يدافع عن صحّة استعماله له بأنّه أراد قعودًا متوقّعًا، أو جلوسًا متوقّعًا، ...وإذ قد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فقد أجاز إضمار المصدر مطلقًا، إذ ترك للمتكلّم الخيرة: أن ينعتَ المصدرَ ويضيفه، أو يزعم أنّه أراد مصدرًا مضمرًا معهودًا"(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٢/١٠١٢).

فالصّيداويّ خلص إلى نتيجة من فكرته الّتي صاغها لصياغة نائب الفاعل وهي التّيسير، فقال: "فضلًا على صحّتها، وشمولها جميع حالات نائب الفاعل تغني هذا البحث عن عناءٍ لا يحتمله النّاس اليومَ، ولا يصبرون عليه، ولا حاجة بهم إليه""(الصيداوي، ١٩٩٩، ص ٢/١٠١٠).

ممّا سبق يتبيّن أنّ الصّيداويّ قد جعل نائب الفاعل مع الفعل اللّازم محصورًا في المصدر المضمر المعهود، وأنّ فكرته عند تطبيقها على نماذج متعدّدة كانت سليمة، وفكرته فيها تجديد، وتيسير، ولكنّه بهذه الطّريقة قد تجاهل تنوّع صور نائب الفاعل الّتي أشار إليها النّحاة، وما في هذا التنوّع من إثراء للمعنى بحسب المقصود.

الخاتمة

بعد توفيق الله في كتابة هذا البحث، توصّلنا إلى النّتائج الآتية:

١ _ كشف البحث عن أنّ الصّيداويّ (رحمه الله) توثّقت صلته باللّغة العربيّة، والقرآن الكريمِ منذ نعومة أظفاره، وإنّه كان متضلّعا بها، وتخصّص بها، ويبدو أنّ عدم تسلّمه

منصبًا أكاديميًّا هو ما جعله بعيدًا عن فُلك عناية الباحثين، والدّارسين فلم يحظ كما حظي أقرانه ممّن عُرفوا بعنايتهم في قضايا اللّغة والنّقد، وتبيّن أنّ الطّابع النّقدي اللّغويّ هو السّمة البارزة لمؤلفاته، ويتّصف بالتّفرّد والتّميّز عن غيره؛ لجهوده المتمثّلة في التّصويب اللّغوي ،وفي نقد القاعدة كذلك، وقلّما يجمعُ ناقد بين الأمرينِ معًا.

٢-أهمّ ما يلفت النّظر في مؤلفاته فضلًا عن الجانب النّقديّ، هو عنواناته اللّافتة للنظر الّتي تدلّ على شخصيّة كانت تنتقي الألفاظ بدقّة وعناية، ويتميّز بأنّ له أسلوبًا خاصًّا يكاد يتفرّد بِه بين نقّاد عصره؛ كونه يَجمعُ بين حسّ الفكاهة والجدّيّة.

٣-من السّمات الواضحة الّتي ظهرت في مسألة التّصحيح اللّغويّ _أي تواجد_ أنّ حكمه عليها بالخطأ لم يكن خاضعًا للأهواء والمزاجيّة، بل خاضعًا للحُجّة والدّليل، ولم يقف عند حدود التّخطئة فحسب، بل بيّن وجه الخطأ والعلّة في ذلك، ثمّ استدلّ بأدّلة يعضّد بها رأيه، ثمّ برزت سمة الاستدراك والتنقيب الّتي تميّز بها، فضلًا عن سمة التّجديد الإيجابي، عن طريق اقتراح استعمال (التّوافي) بدلًا عن التلاقي.

٤-في نقد القاعدة الصّرفيّة تبين أنّ إنكاره التّفريق بين جموع القلّة والكثرة أنّه ألغى فكرت التّناوب بين الجمعين، عبر التّشكيك في الشّاهد الشّعري الّذي يُستدَلُ به في التناوب بينهما، وعدَّ القصة ملفقة. وأمّا في نقده للقاعدة النّحويّة، المتمثّلة بنائب فاعل الفعل اللازم المبني للمجهول، فقد انفرد في تقدير نائب الفاعل، وعدّه مصدرًا مضمرًا في الحالات كلّها، وهو بهذا كان مُيسِّرًا.

٥-له مؤلّفات مخطوطة لم تُطبع بعد؛ ويمكن للباحثين العناية بطباعتها، وإخراجها للفائدة العلميّة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الكتب

ابن أبي ربيعة، عمر.(د.ت). ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار القلم، بيروت_ لبنان.

ابن ثابت، حسان.(د.ت). ديوان حسان ديوان. تح: د. وليد عرفات. أمناء سلسلة جب التذكارية.

ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ).(١٩٩٣). كتاب الأفعال. تح: علي فوده. مكتبة الخانجي .القاهرة. ط٢.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ).(١٩٩٦). المخصّص. تح: خليل إبراهم جفال. دار إحياء التراث العربي – بيروت. ط١.

ابن عساكر. أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف (ت ٥٧١هـ).(١٩٩٥). تاريخ دمشق. تح: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين . (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق. ط٦.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ).(٢٠٠١). شرح المفصّل للزمخشري. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى.

أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (١٩٧٩). مقاييس اللغة. المحقق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ).(د.ت). الفصيح. تح: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.

أبو الفتح، شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (ت ٨٥٢هـ). (١٤١٩).المستطرف في كل فن مستطرف: المستطرف في كل فن مستطرف. عالم الكتب – بيروت. ط١.

أبو الفتوح، محمد .(١٩٨٦).علم الصّرف دراسة وصفية. دار المعارف. القاهرة.

أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ).(د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تح: مجموعة من المحققين. دار الهداية. د.ت.

أبو المكارم، علي .(٢٠٠٧). التّعريف بالتّصريف. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. ط١.

أبو عقيل العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك. (٢٠٠٤). ديوان لبيد بن ربيعة العامري. اعتنى به: حمدو طمّاس. دار المعرفة. ط١.

أبو عمرو الشاعر الجاهلي، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي (ت ٥٦٤ م). (٢٠٠٢). ديوان طرفة بن العبد. تح: مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية. ط٣.

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ). (١٩٨٧). جمهرة اللغة. تح: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. ط١.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت ٦٨٦ هـ). (١٩٩٦).شرح الرّضي على الكافية: شرح الرضي على الكافية: ، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢.

الأفغاني، سعيد.(د.ت). الموجز في قواعد اللغة العربية. دار الفكر.

أنيس، إبراهيم. (١٩٧٨). من أسرار اللُّغة. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط٦.

أوزون، زكريا .(٢٠٠٢). جناية سيبويه (الرفض التام لما في النحو من أوهام). رياض الريس للكتب والنشر. ط١.

التّغلبي، عمير بن شُييم بن عمرو بن عبّاد. (١٩٦٠). ديوان القطامي. تح: إبراهيم السّامرائي. وأحمد مطلوب. دار الثقافة. بيروت. ط١.

جمعة، محمود عبد الرّزاق. (٢٠١٢).الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيّة. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ط٣.

الجواري، أحمد عبد السّتار.(١٩٧٤). نحو الفعل. مطبوعات المجمع العلمي العراقي. بغداد.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ). (٢٠٠١). تلبيس إبليس. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت. لبنان، ط١.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد .(٢٠٠٤). بحر الدّموع. تح: جمال محمود مصطفى. دار الفجر للتراث. ط١.

الحديثي، خديجة.(١٩٦٥). أبنية الصّرف في كتاب سيبويه. منشورات مكتبة النّهضة. بغداد. ط١.

حسن، عباس.(د.ت). النّحو الوافي. دار المعارف. ط١٥.

الحسني، مكّي.(د.ت). نحو اتقان الكتابة العلميّة باللّغة العربيّة. مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

الحنفي، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري (ت ٣٨٠هـ). (د.ت).التعرف لمذهب أهل التصوف . دار الكتب العلمية – بيروت.

الخضري، محمد الأمين.(١٩٩٣). الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ. ط١.

خير الله، ظاهر.(١٩٢٨). المنهاج السوي في التّخريج اللّغوي. مطبعة الاجتهاد. بيروت.

دياب، كوكب . (د.ت). معجم الأخطاء الشّائعة أو قل ولا تقل: المؤسسة الحديثة للكتاب. طرابلس. لبنان.

الرّاجحي، عبدة.(١٩٨٨). التطبيق الصّرفي. دار المعرفة الجامعيّة. الإسكندريّة_مصر.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت ٦٦٦). مختار الصحاح. تح: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية – الدار النموذجية. بيروت – صيدا. ط٥.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت ٦٠٦هـ). مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط٣.

رضا، أحمد . (١٣٨٠هـ). معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة). دار مكتبة الحياة – بيروت.

الزاملي، مجيد خير الله. (٢٠١٦). في جموع التّكسير. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد.(١٩٩٨). أساس البلاغة.تح: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط ١.

الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط٣.

الزّيات، أحمد حسن واخرون. (١٤٢٩هـ.ق). المعجم الوسيط قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى. محمد علي النجار. مؤسسة الصادق للطباعة والنشر. إيران. طهران. ط٦.

السّامرائي، إبراهيم. (د.ت). النحو العربي نقدٌ وبناء. دار الصّادق. د.ط.

السّامرائيّ، فاضل صالح. (٢٠٠٧). معاني الأبنية في العربية. دار عمّار للنّشر والتّوزيع. عمّان. ط٢.

السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (ت ٢٧٥هـ).(د.ت).سنن أبي داود. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا – بيروت.

شريف، محمّد أبو الفتوح. (١٩٧٦). من الأخطاء الشّائعة في النّحو والصّرف واللّغة. مكتبة الشباب. القاهرة. ط ١.

الصّيداوي، يوسف . (١٩٩٦). اللّغة والنّاس: اللّغة والنّاس (حلقات في اللّغة ونحوها وصرفها). دار الفكر المعاصر(بيروت– لبنان). دار الفكر (دِمشق– سُورية). ط١.

الكفاف (كتابٌ يُعيدُ صوغَ قواعد اللّغة العربيّة) (١٩٩٩). دار الفكر المعاصر(بيروت– لبنان). دار الفكر (دِمشق– سُورية). ط١.

بيضة الدّيك..(د.ت) المطبعة التّعاونيّة. د.ط.

العربيّة بين خراكوفسكي ودك الباب. (١٩٩٥). دار الفكر المعاصر (بيروت_لبنان). دار الفكر (دمشق_سورية). ط١.

ضيف، شوقي.(د.ت). تجديد النّحو. دار المعارف. القاهرة_مصر. ط٦.

العايد، أحمد وآخرون. (د.ت). المُعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربيّة ومتعلميها (لاروس).

العدناني، محمد . (١٩٨٣).معجم الأخطاء الشّائعة. مكتبة لبنان. بيروت. لبنان. ط٢.

عزة، كثير. (١٩٧١). ديوان كُثيّر عَزّة. جمعه وشرحه: إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت_لبنان.

العلاونة، احمد. (٢٠٠٦). ذيل الأعلام للزركلي (معجم تراجم لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين). دار المنارة. جدّة. ط١.

العلاونة، احمد. (٢٠١١). العلماء العرب المعاصرون ومآل مكتباتهم. أحمد دار البشائر الإسلاميّة، بيروت. لبنان، ط١.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد(٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة . بمساعدة فريق عمل. عالم الكتب. ط ١.

عمر، أحمد مختار.(د.ت). العربيّة الصّحيحة (دليل الباحث العربي إلى الصّواب اللّغويّ). عالم الكتب.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت ١٣٦٤هـ).(١٩٩٣). جامع الدّروس العربيّة المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط ٢٨.

الفرزدق.(١٩٩٤). ديوان الفرزدق. قدّم له وشرحه مجيد طراد. دار الكتاب العربي. ط٢.

قباوة، فخر الدّين.(١٩٨٨). تصريف الأسماءِ والأفعال. مكتبة المعارف. بيروت. لبنان. ط٢.

الكردي، مروان بن عزيز. (٢٠٢٠). الجِناية على سيبويه (بيان لقوة اللغة العربية وإبراز لجمالها وردٌّ على خصومها). مكتبة أمين (كركوك _العراق). مكتبة سرمد (السليمانية_العراق). ط١.

اللبناني، سعيد الخوري الشرتوني.(١٣٧٤هـ.ش). أقرب الموارد في فصيح العربية والشّوارد. دار الأُسوة للطباعة والنّشر. طهران. ط١.

المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري (ت ٧٤٩هـ). (٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تح: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. ط١.

مجمع اللّغة العربيّة. (١٩٩٤). المعجم الوجيز. جمهورية مصر العربيّة.

المخزومي، مهدي. (١٩٨٦). في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه. مهدي دار الرّائد العربي. بيروت_لبنان. ط٢.

مصطفى، إبراهيم.(١٩٣٧). إحياء النّحو. مطبعة لجنة التأليف والتّرجمة والنّشر.

الملح، حسن خميس. (٢٠٠٢). التفكير العلمي في النّحو العربي (الاستقراء_التّحليل_التفسير). دار الشّروق للنشر والتّوزيع. عمّان.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). (١٩٩٩). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د. ط.

النّايلة، عبد الجبّار علوان.(١٩٨٨). الصّرف الواضح. وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ. جامعة بغداد. د.ط.

الوائلي، إبراهيم . (٢٠٠٠). من أغلاط المثقفين ، تح: ناهي إبراهيم العبيدي. حسن مصطاف فرحان. دار الشّؤون الثّقافيّة العامة. بغداد.

يعقوب، إميل بديع. (١٩٩٦). المعجم المفصل في شواهد العربية. دار الكتب العلمية. ط١.

الرسائل العلمية:

حازم، كيان أحمد. (٢٠٠٧). منهجيّة القرّافي وجهوده في دراسة الفروق في اللّغة. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد.

المجلات والدوريات:

نبهان، عبد الإله . (٢٠٠٨)، تيسير النّحو في مصر وسورية، مجلة جامعة بعث للعلوم الإنسانيّة، المجلد (٣٠). العدد (١٠).

مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، المؤتمر السّنويّ السّابع: التّجديد اللّغويّ، اللّغويّ المجدّد (مقال منشور).

الحسني، مكّي.(٢٠٠٨). اليوم الأول: الثّلاثاء ١٨_١١_٢٠٠٨م.

مجلّة التّراث العربي، الأستاذ يوسف الصّيداويّ.. نمط لا يُنسى (مقال منشور)، الطّيان، محمّد حسّان.(٢٠٠٦)... المجلد٢٦. العدد ١٠١.

مجلّة اللسان العربي، تقويم اللّسان (بحث منشور)، العلمي، إدريس بن الحسن. (٢٠٠٢). العدد ثلاث وخمسون (٥٣).

مجلة الفيصل، اللّغويّ يوسف الصّيداويّ صاحب "بيضة الدّيك"، الحسني، مكي. (٢٠٠٤)... العدد ٣٣٤.

References

Ibn Abi Rabi'ah, Umar. (n.d.). Diwan of Umar ibn Abi Rabi'ah. Dar al-Qalam, Beirut, Lebanon.

Ibn Thabit, Hassan. (n.d.). Diwan of Hassan. Edited by Dr. Walid Arafat. Trustees of the Jibb Memorial Series.

Ibn al-Qutiyyah (d. 367 AH). (1993). Kitab al-Af'al. Edited by Ali Fawdah. Maktabat al-Khanji, Cairo. 2nd ed.

Ibn Sidah, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail (d. 458 AH). (1996). Al-Mukhasas. Edited by Khalil Ibrahim Jafal. Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut. 1st ed.

Ibn Asakir, Abu al-Qasim Ali ibn al-Hasan ibn Hibat Allah al-Ma'ruf (d. 571 AH). (1995). Tarikh Dimashq. Edited by Amr ibn Gharama al-Amrawi. Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din. (1985). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Edited by: Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. Dar al-Fikr, Damascus. 6th edition.

Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn al-Sani' (d. 643 AH). (2001). Sharh al-Mufassal li'l-Zamakhshari. Foreword by: Dr. Emil Badi' Ya'qub. Publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya. Beirut, Lebanon. First edition.

Abu al-Husayn, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi. (1979). Maqayis al-Lughah. Edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun. Dar al-Fikr.

Abu al-'Abbas, Ahmad ibn Yahya ibn Zayd ibn Sayyar al-Shaybani, known as Tha'lab (d. 291 AH). (n.d.). Al-Fasih. Edited by: Dr. Atif Madkour. Dar al-Ma'arif.

Abu al-Fath, Shihab al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Mansur al-Abshihi (d. 852 AH). (1419). Al-Mustatraf fi Kull Fann Mustatraf: Al-Mustatraf fi Kull Fann Mustatraf. Alam al-Kutub – Beirut. 1st ed.

Abu al-Futuh, Muhammad. (1986). The Science of Morphology: A Descriptive Study. Dar al-Ma'arif. Cairo.

Abu al-Fayd, Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Razzaq al-Husayni, known as Murtada al-Zabidi (d. 1205 AH). (n.d.). Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus. Edited by a group of scholars. Dar al-Hidayah. n.d.

Abu al-Makarim, Ali. (2007). An Introduction to Morphology. Mu'assasat al-Mukhtar lil-Nashr wa al-Tawzi'. Cairo, Egypt. 1st ed.

Abu Aqil al-'Amiri, Labid ibn Rabi'ah ibn Malik. (2004). Diwan Labid ibn Rabi'ah al-'Amiri. Edited by Hamdu Tammas. Dar al-Ma'rifah. 1st ed.

Abu Amr, the pre-Islamic poet, Tarafa ibn al-Abd ibn Sufyan ibn Sa'd al-Bakri al-Wa'ili (d. 564 CE). (2002). Diwan of Tarafa ibn al-Abd. Edited by Mahdi Muhammad Nasir al-Din. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya. 3rd ed.

Al-Azdi, Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan ibn Duraid (d. 321 AH). (1987). Jamharat al-Lughah. Edited by Ramzi Munir Ba'labaki. Dar al-'Ilm lil-Malayin. Beirut. 1st ed.

Al-Istrabadi, Muhammad ibn al-Hasan al-Radi (d. 686 AH). (1996). Sharh al-Radi 'ala al-Kafiya: Al-Radi's Commentary on al-Kafiya, by Yusuf Hasan Omar, Publications of Garyounis University, Benghazi, 2nd ed.

Al-Afghani, Sa'id. (n.d.). Al-Mujaz fi Qawa'id al-Lughah al-'Arabiyya. Dar al-Fikr.

Anis, Ibrahim. (1978). Min Asrar al-Lughah. Anglo-Egyptian Library. Cairo. 6th ed. Ouzoun, Zakaria. (2002). Sibawayh's Crime (The Complete Rejection of the Illusions in Grammar). Riad El-Rayyes Books and Publishing. 1st ed.

Al-Taghlibi, Umayr ibn Shayyim ibn Amr ibn Abbad. (1960). Diwan Al-Qatami. Edited by Ibrahim Al-Samarrai and Ahmad Matloub. Dar Al-Thaqafa. Beirut. 1st ed.

Jumah, Mahmoud Abdel-Razzaq. (2012). Common Linguistic Errors in Cultural Circles. Supreme Council of Culture. Cairo. 3rd ed.

Al-Jawari, Ahmad Abdel-Sattar. (1974). Grammar of the Verb. Publications of the Iraqi Scientific Academy. Baghdad.

Al-Jawzi, Jamal Al-Din Abu Al-Faraj Abd Al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad (d. 597 AH). (2001). The Devil's Deception. Dar Al-Fikr for Printing and Publishing. Beirut, Lebanon. 1st ed.

Al-Jawzi, Jamal Al-Din Abu Al-Faraj Abd Al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad. (2004). Sea of Tears. Edited by Jamal Mahmoud Mustafa. Dar Al-Fajr for Heritage. 1st ed.

Al-Hadithi, Khadija. (1965). Morphological Structures in Sibawayh's Book. Al-Nahda Library Publications. Baghdad. 1st ed.

Hassan, Abbas. (n.d.). Comprehensive Grammar. Dar Al-Ma'arif. 15th ed.

Al-Hasani, Makki. (n.d.). Towards Mastering Scientific Writing in Arabic. Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

Al-Hanafi, Abu Bakr Muhammad ibn Abi Ishaq ibn Ibrahim ibn Ya'qub Al-Kalabadhi Al-Bukhari (d. 380 AH). (n.d.). Introduction to the Doctrine of the People of Sufism. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut.

Al-Khadri, Muhammad Al-Amin. (1993). Eloquent Inimitability in Word Forms. 1st ed.

Khair Allah, Zahir. (1928). The Straight Path in Linguistic Analysis. Al-Ijtihad Press. Beirut.

Diab, Kawkab. (n.d.). A Dictionary of Common Mistakes, or Say and Don't Say: The Modern Book Foundation. Tripoli, Lebanon.

Al-Rajhi, Abda. (1988). Morphological Application. University Knowledge House. Alexandria, Egypt.

Al-Razi, Zayn al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Hanafi (d. 666 AH). Mukhtar al-Sihah. Edited by Yusuf al-Shaykh Muhammad. Al-Maktabah al-Asriyyah - Al-Dar al-Namudhajiyyah. Beirut - Sidon. 5th ed.

Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn (d. 606 AH). Mafatih al-Ghayb. Dar Ihya al-Turath al-Arabi. Beirut. 3rd ed.

المخطوطات: زوّدني بها الأستاذ مروان البوّاب

على هامش اللّغة في القرآن الكريم.

المتدارك.

مسائل في اللّغة والنّحو والصّرف: حلقات مختارة من البرنامج التّلفزيّ (اللُّغة والنّاس).